كلمة المملكة العربية السعودية في المؤتمر الوزاري للأمن النووي 2016م

فيينا – النمسا

5 - 9 ديسمبر 2016م

يلقيها

معالي الدكتور. هاشم بن عبدالله يماني

رئيس مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود،

السيدات والسادة،

السيد الرئيس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي أن أقدم شكري وتقدير وفد بلدي للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تنظيم هذا المؤتمر المهم، وعلى الجهود التي تبذلها الوكالة لمساعدة الدول الأعضاء لتطوير قدراتها في مجال الأمن النووي واستخدام وتطبيق التوجيهات القيمة الخاصة بالأمن النووي التي تصدرها الوكالة؛ والمساعدة على تنفيذ الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بالأمن النووي؛ ومساعدة الدول أيضاً في إنشاء وتطوير بنى تحتية وطنية فعالة ومستدامة وشاملة للأمن النووي.

السيد الرئيس

لقد أعطت بلدي المملكة العربية السعودية اهتماما خاصا بمسألة تطوير البنية التحتية للأمن النووي من خلال إدراك التكامل بين الأمان النووي والأمن النووي والعمل على إدراج الأمن النووي ليصبح واحد من أهم مكونات هيئة الرقابة في الطاقة الذرية الجاري العمل على إنشائها في المملكة. وتحرص المملكة على اتباع أفضل المعايير والممارسات العالمية الناجحة للأمان النووي، وإنشاء نظم الحماية المادية والمعايير الموصي بها من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغرض تعزيز قدرة الاجهزة الوطنية المعنية للضبط والتحكم بتداول المصادر المشعة والمواد النووية بما يتفق مع التزامات المملكة العربية السعودية تجاه المجتمع الدولي في مجال الامن النووي

وفي هذا السياق فإن بلدي مستمرة في تزويد منافذها الحدودية (البرية والبحرية والجوية) بوسائل مراقبة الحركة غير المشروعة للمصادر المشعة والمواد النووية بما يتوافق مع

المعايير والمواصفات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما شاركت المملكة علي المستوي الأقليمي والدولي في عدد من الفرضيات لتقوية القدرات البشرية وقدرات الرصد والكشف لتهريب والمصادر المشعة والمواد النووية. كما أن بلدي مستمرة في تفعيل اتفاق الشراكة الاستراتيجية مع "هيئة السلامة النووية والإشعاعية في فنلندا"، كشريك استراتيجي لتقديم الدعم التقني والمعرفة والخبرة الضرورية لتنظيم قطاع الطاقة الذرية في المملكة ولتنمية الموارد البشرية اللازمة لإنشاء هيئة وطنية مستقلة للرقابة النووية.

السيد الرئيس

لقد كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي دعمت القرارات الدولية ذات الصلة بالأمن النووي، وقامت المملكة بالمصادقة على معاهدة الحماية المادية للمواد النووية. هذا الى جانب دعم المملكة لمبادرة مكافحة الإرهاب النووي كما أنها طرف في الاتفاقية الدولية لقمع الارهاب النووي، وكانت المملكة كانت حاضرة بفاعلية وإيجابية في معظم الفعاليات والأنشطة الدولية المرتبطة بالأمن النووي ومنها مؤتمرات قمة الأمن النووي الأربعة.

لقد قدمت المملكة العربية السعودية في الاطار الدولي الدعم الكامل لكل الأنشطة الدولية في مجال الأمن النووي وستستمر في دعم الجهود المعززة لذلك . فقد حظي القرار 1540 باهتمام وطني حيث نظمت المملكة ورشة العمل الدولية في الرياض في ديسمبر من العام 2010م بهدف رفع الوعي الوطني بأهمية التهديد الذي يشكله إنتشار أسلحة الدمار الشامل علي الأمن والسلم الدوليين. وقدمت المملكة في قمة 2012م في سيؤول تبرعا بمبلغ 500 ألف دولار تنفيذا للفقرة العاملة رقم 7 من القرار1977 القاضي بتمديد العمل بالقرار 1540 لمدة عشر سنوات. كما سبق أن أعلنت المملكة في العام 2014م عن تبرعها بمبلغ 100 مليون دولار لإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الارهاب .

وتولي المملكة اهتماما بالغاً للمنظومة العالمية ذات الصلة بالامن النووي وخاصة للدور المحوري الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولذا فاننا ندعو الجميع الى دعم وتعزيز

الامكانات الفنية والبشرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي هذا السياق فقد سبق ان اعلنت المملكة عن تبرعها بمبلغ عشرة ملايين دولار لانشاء مركز متخصص لمكافحة الارهاب النووي في مقر الوكالة في فيينا.

السيد الرئيس

ترى المملكة العربية السعودية أن الامن النوي مرتبط بنزع السلاح ، فنجاح جهود نزع السلاح سوف ينعكس وبشكل مباشر على منع الانتشار وكبح الارهاب النووي على حد سواء. ونود في هذا الإطار التأكيد على أن مسؤولية الأمن النووي تقع على عاتق الدولة المعنية، وأن الجهود لتعزيز الأمن النووي لا ينبغي لها أن تكون عائقاً أمام التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وختاما فإن المملكة العربية السعودية تأمل في ان يحقق مؤتمرنا هذا الأهداف التي نصبو إليها ومنها تعزيز وتقوية مقومات الامن النووي وبما يضمن منع التهديدات والارهاب النووي ولا يقف عائقا عن استفادة دولنا من الطاقة النووي في تنمية وتطوير مجتمعاتنا.

شكرا السيد الرئيس